



أثر تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الرسمي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من 1990_2022

* يامن محمد ابوخريس، يحي محمد مصطفى، أحسين إبراهيم عمر¹

¹ قسم الاقتصاد - الاقتصاد والتجارة والعلوم السياسية - جامعة سبها Huss.mohamed @ sebhau.edu.ly

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وسعر الصرف الرسمي في ليبيا، وهي دولة ريعية تعتمد بشكل كبير على النفط كمصدر رئيسي للدخل القومي. استخدمت الدراسة المنهج الكمي للسلاسل الزمنية للفترة 1990 - 2022، مستخدمة أدوات قياسية لتحليل التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. كشفت النتائج عن وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل وإيجابية بين أسعار النفط وسعر الصرف، تشير العلاقة الإيجابية إلى أن ارتفاع أسعار النفط بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار الليبي (ارتفاع سعر الصرف) بنسبة 0.423%، وهو ما يعكس طبيعة الاقتصاد الليبي.

كما أظهرت النتائج وجود تأثيرات غير متماثلة، حيث يتفوق تأثير الصدمات الإيجابية لأسعار النفط على السلبية في زيادة انخفاض قيمة الدينار، كما تم الكشف عن علاقة سببية واضحة بين اتجاه أسعار النفط، وسعر الصرف، حيث يساهم تأثير أسعار النفط أكثر من 52% من تقلبات سعر الصرف على المدى الطويل، وترجع هذه الظاهرة إلى مجموعة من العوامل، أبرزها التضخم المستورد، عدم الاستقرار السياسي، وضعف الإدارة الاقتصادية.

في ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بتبني إصلاحات جوهريّة في السياسات النقدية، بما في ذلك زيادة مرونة نظام سعر الصرف، وتأسيس صندوق سيادي لدعم استقرار العملة خلال فترات انخفاض أسعار النفط. كما دعت إلى تعزيز الاستقرار المالي، وتنويع مصادر الدخل الاقتصادي، وتقوية المؤسسات لضمان إدارة اقتصادية أكثر كفاءة.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، سعر الصرف الرسمي، الاقتصاد الليبي، التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ.

The impact of oil price fluctuations on the official exchange rate in the Libyan economy During the period 1990-2022

*Yamen Mohammed Abukhrais and Yahya Mahmoud Mustafa and Ahsin Ibrahim Omar¹

¹ Department of Economics - Economics, Commerce and Political Science - University of Sebha

Abstract

This study aims to analyze the relationship between oil price fluctuations and the official exchange rate in Libya, a rentier state that relies heavily on oil as its main source of national income. The study employed a quantitative time-series approach

for the period 1990–2022, utilizing standard tools such as cointegration analysis and the error correction model.

The results revealed a long-term, positive cointegration relationship between oil prices and the exchange rate. This positive relationship indicates that a 1% increase in oil prices leads to a 0.423% depreciation of the Libyan dinar (an appreciation of the exchange rate), reflecting the nature of the Libyan economy.

The results also showed asymmetric effects, with the impact of positive oil price shocks outweighing that of negative shocks in increasing the devaluation of the dinar. A clear causal relationship was also revealed between the trend in oil prices and the exchange rate, with oil prices accounting for more than 52% of exchange rate volatility in the long term. This phenomenon is attributed to a range of factors, most notably imported inflation, political instability, and weak economic management.

In light of these findings, the study recommended adopting fundamental reforms in monetary policy, including increasing the flexibility of the exchange rate regime and establishing a sovereign fund to support currency stability during periods of low oil prices. It also called for strengthening fiscal stability, diversifying sources of economic income, and strengthening institutions to ensure more efficient economic management.

Keywords: Oil Prices, Official Exchange Rate, Libyan Economy, Cointegration, Error Correction Model (ECM)

1- المقدمة

تعد أسعار النفط من العوامل الاقتصادية الهامة التي تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد ككل، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل أساسي على صادرات النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة والنقد الأجنبي، وتعد ليبيا واحدة من هذه الدول إذ يشكل قطاع النفط النسبة الأكبر من دخلها القومي ومصدر التمويل الأول للخزينة العامة.

منذ عام 1990م حتى عام 2022م سنوات الدراسة توالى الأحداث السياسية والاقتصادية التي أدت بدورها إلى ظهور صدمات خطيرة على حركة أسعار النفط، الأمر الذي انعكس سلباً على الاقتصاد الليبي خاصة سعر الصرف الذي يعد أداة من أدوات السياسة النقدية للدولة ومؤشر على استقرار الاقتصاد.

تسعي هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وسعر الصرف الرسمي في ليبيا، من خلال دراسة المتغيرين واستكشاف طبيعة العلاقة وتأثيرها، كذلك تهدف إلى تقديم رؤية تحليلية مبنية على بيانات واقعية .

2.1 مشكلة الدراسة:

تعتبر تغيرات أسعار النفط من أبرز المعوقات التي تواجه الاقتصاد الليبي نظراً لاعتماده بصورة كبيرة على الإيرادات النفطية، ومع هذه التقلبات في أسعار النفط تتأثر الاحتياطات النقدية الأجنبية وسعر صرف العملة المحلية؛ مما يؤدي إلى تبعات واسعة على الاقتصاد.

بناءً على ما سبق تتجلى الحاجة إلى دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الرسمي، ومدى تأثير هذه التقلبات على الاقتصاد، وما طبيعة العلاقة بين تغيرات أسعار النفط وسعر الصرف الرسمي، ومدى تأثير هذه التقلبات على الاقتصاد.

3.1 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- الهدف الرئيسي من وراء هذه الدراسة يكمن في تحليل التأثيرات التي يمكن أن تحدثها تقلبات أسعار النفط على أحد أهم مؤشرات الاستقرار النقدي المتمثل في سعر الصرف الرسمي.
- 2- قياس وتحليل الأثر بين تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي.
- 3- محاولة الوقوف على أهم المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الليبي بسبب تقلبات أسعار النفط.
- 4- بناء نموذج قياسي يوضح العلاقة بين تغيرات أسعار النفط وتأثيرها على سعر الصرف الرسمي خلال فترة الدراسة.
- 5 - تبين طبيعة ودرجة العلاقة بين تغيرات أسعار النفط وسعر الصرف الرسمي.

4.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تلقي الضوء على موضوع بالغ الأهمية يتعلق بإظهار أثر تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الرسمي في ليبيا:

- 1- بالنظر إلى أن الاقتصاد الليبي ريعي يعتمد على إيرادات النفط التي تعد المصدر الأساسي لنفقات الدولة.
 - 2- توضيح طبيعة التأثير الذي يمكن أن تحدثه هذه التقلبات على سعر الصرف الرسمي، بافتراض أن سعر النفط (متغير مستقل) وسعر الصرف (متغير تابع)
 - 3- تمنح نتائج الدراسة إطاراً يمكن لصناع القرار من خلاله تبني سياسات اقتصادية أكثر فعالية للتعامل مع هذه التقلبات
- 5.1 فرضيات الدراسة:

- 1- يتأثر سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي عندما تحدث تغيرات في أسعار النفط الأمر الذي ينعكس على الاقتصاد بأكمله.
- 2- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تقلبات أسعار النفط وسعر الصرف الرسمي في ليبيا خلال الفترة (1990-2022م).

1.6 منهجية الدراسة:

استندت الدراسة على المنهج الكمي للسلاسل الزمنية للفترة (1990-2022) عبر المتغيرات؛ أي تقدير أثر تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الرسمي في ليبيا باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (EVIEWS)، وأدوات القياس المتمثلة في تحليل السلاسل الزمنية، وفحص التكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة طويلة الأمد، ونموذج تصحيح الخطأ لقياس العلاقة قصيرة وطويلة الأجل، وأيضاً نموذج تحليل الانحدار الذاتي.

1.8 مصادر البيانات:

يعتمد البحث على بيانات سنوية أو شهرية إذا توفرت مأخوذة من مصرف ليبيا المركزي / تقارير وزارة الاقتصاد والتخطيط.

المؤسسة الوطنية للنفط / قواعد بيانات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

10.1- حدود الدراسة :

النطاق المكاني : الاقتصاد الليبي

النطاق الزمني : يشمل الفترة (1990-2022)

متغيرات الدراسة:

$$ERO, T = A + B \text{Poil}, t \text{ tEt}$$

التفسير :

(ERO,T) سعر الصرف الرسمي

a ثابت المعادلة

B معامل الأثر (مثلاً لو B سالبة) ، يعني كلما ارتفع سعر النفط، انخفض سعر صرف العملة مقابل الدولار أي العملة أقوى.

Et الخطأ العشوائي

11.1 الدراسات السابقة:

1 - دراسة هاوزين (2024)

تناولت الدراسة الأثر المتبادل بين تغيرات أسعار النفط وتقلبات أسعار الصرف في العراق خلال الفترة 2003-2023 حيث استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي ARDL. أظهرت الدراسة وجود علاقة متبادلة بين تغيرات أسعار النفط وأسعار الصرف، كما بينت الدراسة عن تأثير سلبي واضح للأزمة المالية العالمية 2008، ويتمثل هذا التأثير في التذبذب الحاد في أسعار النفط والتغيرات الكبيرة في أسعار الصرف، كما شددت الدراسة على أهمية فهم العلاقة بين هذين المتغيرين في سياق الازمات المالية العالمية، وتوصي الدراسة على أهمية تنويع البنك المركزي العراقي من إيراداته بما يضمن الاستقرار النقدي والمالي.

2- دراسة، مخبي، ميهوب (2022)

هدفت الدراسة إلى قياس طبيعة العلاقة بين تحولات أسعار النفط، وسعر صرف الدينار الليبي خلال الفترة (1990 - 2020) حيث اعتمدت الدراسة القياسية على أسلوب أنجل وجرانجر، وأيضاً نموذج تصحيح الخطأ لتبين طبيعة ونوعية العلاقة التي تربط بين المتغيرين في الأجلين القصير والطويل؛ إذ توصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة طويلة الأمد بين المتغيرين في حين لا توجد علاقة قصيرة الأمد بينهما كما ان العلاقة بين المتغيرين غير متحققة في الاتجاهات.

3- دراسة طقوق، المنتصر (2024)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير أسعار النفط على سعر الصرف الموازي في الاقتصاد الليبي؛ حيث جرى تحليل المعطيات باستعمال نموذج الانحدار الذاتي ARDL لفترة الدراسة (198 - 2021) وتم التوصل إلى عدة نتائج منها: هناك علاقة تكاملية بين أسعار النفط وسعر الصرف الموازي في الأجل الطويل، لكنها علاقة غير منطقية عند مستوى 5% أيضاً لا توجد سببية متبادلة، وأنها توجد علاقة أحادية الاتجاه من أسعار النفط إلى سعر الصرف الموازي، وأن العلاقة عكسية بين أسعار النفط وسعر الصرف الموازي كما أظهر النموذج أن هناك علاقة منطقية بين المتغيرات، وأوصت الدراسة بضرورة تنويع موارد الدخل للاقتصاد الليبي، وتحديد سعر صرف ثابت من قبل المصرف المركزي، والعمل على تفعيل سياسة سعر الصرف في ليبيا لتحقيق أهدافها.

4- دراسة بن علي، لبزة (2023)

تناولت الدراسة تحديد طبيعة العلاقة الموجودة بين تقلبات أسعار النفط وسعر صرف الدولار خلال الفترة (2010 - 2020) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (ARDL) ، وانتهت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين سعر النفط وسعر الصرف في الأجل الطويل خلال فترة الدراسة، كما أظهرت الدراسة وجود علاقة قصيرة الأمد، وهو ما أكدته معادلة UECM حيث ظهرت إشارة معامل تصحيح الخطأ سالبة الأهمية.

5- دراسة الجبور، وآخرون (2018)

تناولت الدراسة تأثير الإيرادات النفطية على سعر الصرف الفعلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (198-2015) باستخدام اختبارات جذور الوحدة، ومنهجية التكامل المشترك واختبار جرانجر، ونموذج تصحيح الخطأ فيكتور، وتوصلت إلى عدة نتائج منها وجود علاقة طويلة الأجل بين الإيرادات النفطية وسعر الصرف الفعلي، كما توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين متغير الدراسة بالمدى القصير، ونتيجة لذلك ومن أجل تحقيق الآثار المرجوة من الإيرادات النفطية يتوجب على ليبيا أن تعتمد على سياسة تركز على متغير سعر الصرف الفعلي، وبينت النتائج أن هناك علاقة طويلة الأجل للتكامل المشترك بين الإيرادات النفطية وسعر الصرف الفعلي.

6- دراسة التائب (2018)

تناولت الدراسة العلاقة بين الإيرادات النفطية وسعر الصرف الحقيقي في ليبيا خلال الفترة (1980 - 2018) باستخدام منهجية إنجل وجرانجر للتكامل المشترك، وبينت النتائج وجود علاقة طردية بين المتغيرين حيث أن زيادة واحدة من الإيرادات النفطية تؤدي إلى ارتفاع (0.14) في قيمة الصرف الفعلية على المدى القصير. كما أظهرت الدراسة أن أي صدمة في الإيرادات النفطية يتم تصحيحها بنسبة 49% خلال سنة مما يشير إلى سرعة استعادة التوازن، وأظهرت اختبارات سببية جرانجر وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين الإيرادات النفطية، وقيمة الصرف الفعلية مما يعني أن كل متغير يؤثر في الآخر.

الفجوة البحثية

على الرغم من الاهتمام الكبير الذي حظيت به الدراسات السابقة بتحليل العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف في الاقتصادات الربعية تشير مراجعة الأدبيات إلى وجود عدة جوانب، لم تحظ بالمعالجة الكافية خاصة في الاقتصاد الليبي. فقد ركزت بعض الدراسات على العلاقة بين الإيرادات النفطية وسعر الصرف الفعلي أو الحقيقي كما في دراسة الجبور وآخرون (2018)، ودراسة التائب (2018)، بينما تناولت دراسات أخرى تأثير أسعار النفط على سعر الصرف الموازي مثل دراسة طقوق والمنصر (2024).

كما ركزت بعض الدراسات على تجارب اقتصادات نفطية خارج ليبيا مثل (العراق) كما هو الحال في دراسة ها وزين (2024). وعلى الرغم من هذه الجهود فإن أغلب الدراسات لم تتطرق بشكل كاف إلى تأثير تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الرسمي في ليبيا، ولم تستخدم بيانات حديثة تغطي فترات زمنية طويلة تمكن من قياس العلاقة بدقة في كل من الأجل القصير والطويل. كما أن التحليل السابق ركز بشكل رئيس على العلاقة المباشرة بين المتغيرين دون دراسة طبيعة الصدمات النفطية أو كيفية انعكاسها على استقرار العملة الوطنية، وهو ما يعد جانباً مهماً لفهم ديناميكيات الاقتصاد الليبي المعتمد على النفط.

من هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم تحليل قياسي حديث وشامل يركز على تأثير تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الرسمي في ليبيا باستخدام أدوات قياسية متقدمة مثل (نماذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ) ومن المتوقع أن توفر هذه الدراسة رؤى علمية دقيقة تسهم في دعم صناع القرار الاقتصادي في تبني سياسات أكثر فاعلية لمواجهة تقلبات أسعار النفط العالمية وضمان استقرار العملة الوطنية.

الإطار النظري للدراسة

تعريف سعر النفط:

سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبر عنها بالنقود، وذلك لتأثير العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية (طفوق، والمنصر، 2024، ص7).

مفهوم سعر الصرف:

لفهم مفهوم سعر الصرف الأجنبي بشكل دقيق، يتطلب الأمر أولاً تعريف الصرف الأجنبي اصطلاحاً. هذا المصطلح يحمل أكثر من معنى؛ فقد يشير أحياناً إلى النقد الأجنبي نفسه، وفي أحيان أخرى إلى عملية تبادل العملات الأجنبية، أو قد يُستخدم للتعبير عن كلا المعنيين معاً. بناءً على ذلك، يمكن تعريف سعر الصرف الأجنبي بأنه السعر الذي تُقاس من خلاله وحدة النقد الأجنبي بقيمتها مقابل العملة المحلية؛ أو بمعنى آخر، هو السعر الذي تُحدد من خلاله قيمة النقد المحلي بالنسبة للنقد الأجنبي؛ أو القيمة التي تمثل العملة الأجنبية مقيمة بوحدات من العملة المحلية.

يمكن النظر إلى سعر الصرف من منظورين رئيسيين: التعريف الأول يشير إلى "عدد الوحدات من العملة المحلية التي يتم استبدالها مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية"، أما التعريف الثاني فيوضح أنه "عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يتم دفعها مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية" (الغالب، 2011، ص 110).

العلاقة النظرية بين أسعار الصرف وأسعار النفط.

تعد العلاقة بين أسعار النفط وأسعار الصرف علاقة معقدة ومحورية في اقتصاد الدول وتختلف آلياتها بين الدول المصدرة والمستوردة للنفط وتتأثر بعوامل هيكلية متعددة.

1-آلية التأثير في الدول المصدرة للنفط (مثال: ليبيا) يؤدي ارتفاع أسعار النفط في الدول المصدرة إلى زيادة قيمة العملة المحلية عبر آليتين رئيسيتين:

. قناة الإيرادات: ارتفاع أسعار النفط يزيد من تدفق العملة الأجنبية إلى البلاد مما يشكل ضغطاً تصاعدياً على قيمة العملة المحلية.

. قناة الميزان التجاري: تحسن أسعار النفط يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري، الأمر الذي يزيد من الطلب على العملة المحلية (العمرى والطائي، 2019، ص245).

2-نظرية "المرض الهولندي":

هذه النظرية هي الإطار الرئيسي الذي يفسر التأثير السلبي لارتفاع أسعار النفط على سعر الصرف، حيث تنص على:

. النتيجة: يؤدي الارتفاع الكبير في أسعار النفط إلى تقدير حقيقي في قيمة العملة المحلية.

. الضرر: هذا التقدير يضر بالقطاعات الاقتصادية الأخرى (غير النفطية) عن طريق تقليل قدرتها التنافسية.

. قنوات الحدوث: يتم هذا التأثير من خلال مسارين هما. تأثير الإنفاق، وتأثير انتقال الموارد نحو القطاع النفطي (الزهراني، 2023، ص56).

3-العوامل التي تحدد قوة العلاقة:

تعتمد قوة العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف على مجموعة من العوامل الهيكلية والمؤسسية، أبرزها:

. درجة الاعتماد على النفط في هيكل الاقتصاد.

. نظام سعر الصرف المتبع (ثابت أم مر).

. مستوى التطور المالي والنقدي في الدولة.

. حجم الاحتياطيات الأجنبية.

. السياسات الاقتصادية والنقدية المتبعة (الحديثي، 2021، ص234).

ملخص تطور سعر النفط الليبي (1990-2022):

1. الفترة الأولى (1990-1999): التقلبات المعتدلة.

تميز هذا العقد بوجود نطاق سعري ضيق نسبياً، حيث تراوحت الأسعار بين 13-24 دولاراً للبرميل. نقاط الذروة والانحدار: بدأ العقد بارتفاع بسبب حرب الخليج الثانية (متوسط 23.71 دولار في 1990)، لكنه انتهى بانخفاض الأسعار إلى أدنى مستوى في 1998 (13.13 دولار) نتيجة للأزمة المالية الآسيوية 1997 وزيادة المعروض العالمي.

. الأثر على ليبيا: كانت فترة تحدٍ بسبب انخفاض الأسعار وضعف الطلب العالمي (بوهدة، 2018، ص 15-32).

2. الفترة الثانية (2000-2008): الصعود القياسي.

شهدت هذه الفترة أكبر صعود سعري في تاريخ النفط الحديث آنذاك، حيث ارتفعت الأسعار من 28.66 دولار إلى 97.64 دولار في عام 2008. الأسباب الرئيسية:

. النمو الاقتصادي الهائل في الدول الناشئة (الصين والهند).

. التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

. المضاربات في أسواق السلع.

. الأثر على ليبيا: كان الأثر إيجابياً للغاية، حيث وفرت هذه الطفرة التمويل اللازم لإطلاق مشاريع تنموية، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز الاحتياطيات الأجنبية (عبد اللطيف، عصام، 2010، ص 235-250).

3. الفترة الثالثة (2009-2014): التقلبات الحادة والاضطراب السياسي.

تميزت هذه المرحلة بتقلبات حادة بين الانخفاض والارتفاع، مع تسجيل أسعار تجاوزت 111 دولاراً.

. نقاط الذروة والانحدار: بدأت بانخفاض بسبب الأزمة المالية العالمية 2008-2009 (61.95 دولار في 2009)، لكنها سرعان ما تعافت لتتجاوز 111 دولاراً بين 2011 و2012.

. الأثر على ليبيا: على الرغم من ارتفاع الأسعار عالمياً، فإن أحداث 2011 أدت إلى تراجع كبير في إنتاج النفط الليبي، مما أضعف قدرة البلاد على الاستفادة من الأسعار المرتفعة وتسبب في تدهور الإيرادات والاستقرار الاقتصادي (بادي، البرعصي، 2018، ص 1-28).

4. الفترة الرابعة (2015-2022): الصدمات العالمية المتكررة.

تعتبر هذه المرحلة فترة صدمات جيوسياسية وصحية انعكست مباشرة على الأسعار، مما أدى لتقلبات عنيفة. أبرز التقلبات:

. الانهيار الأول (2015-2016): انخفاض حاد إلى 43.55 دولار بسبب زيادة إنتاج النفط الصخري الأمريكي، ورفض أوبك تخفيض الإنتاج.

. الانهيار الثاني (2020): انخفاض إلى 41.69 دولار بسبب جائحة كوفيد-19 والإغلاقات العالمية.

. الارتفاع الأخير (2021-2022): صعود إلى مستويات تفوق 100 دولار مدفوعاً بالتعافي من الجائحة والأزمة الأوكرانية.

. الأثر على ليبيا: عانت البلاد من تضخم هذه التقلبات السعري في ظل تراجع الإنتاج النفطي والأوضاع السياسية غير المستقرة، مما أدى إلى تدهور واضح في قيمة سعر الصرف الليبي.

. خلاصة:

يُظهر هذا التحليل أن الاقتصاد الليبي ظل شديد الاعتماد على أسعار النفط، حيث انعكست الطفرات السعرية إيجابياً في الفترة 2000-2008، بينما فاقمت الاضطرابات الداخلية (ما بعد 2011) والتقلبات العالمية الحادة (خاصة 2015 و2020) من هشاشة الاقتصاد الليبي وعدم استقراره (النجار، فايز، 2020، ص 95-120).

3.2 ملخص تطور سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي (1990-2022):

1- المرحلة الأولى (1990-2001): الاستقرار النسبي (0.28 - 0.51 دل./د.أ). تميزت هذه المرحلة بسياسة سعر الصرف الثابت للحفاظ على استقرار الأسعار وتشجيع التجارة.

. بداية التسعينيات حتى (1992): استقرار عند 0.28 دينار للدولار.

. (1993-1999): انخفاض تدريجي ليصل إلى 0.47 دينار للدولار في عام 1998 متزامناً مع انخفاض أسعار النفط.

. (2000-2001): استقرار عند 0.51 دينار للدولار مع تحسن أسعار النفط (الشريف، محمد، 2005، ص 88-105).

2- المرحلة الثانية (2002-2014): التغيير الهيكلي (1.26 - 1.30 دل./د.أ). شهدت هذه المرحلة تخفيضاً كبيراً ومفاجئاً في قيمة الدينار الليبي كجزء من إصلاحات اقتصادية لتوحيد سعر الصرف وتعزيز التنافسية. (2002): تخفيض كبير من 0.51 إلى 1.27 دينار للدولار (انخفاض بأكثر من 150%). (2003-2008): استقرار عند 1.30 دينار للدولار، على الرغم من الارتفاع الكبير في أسعار النفط، مما يعكس سياسة نقدية محافظة. (2009-2014): (تعديل طفيف واستقرار عند 1.26 دينار للدولار بدعم من الاحتياطات الأجنبية المتراكمة (رمضان، عبدالسلام، 2012، ص 45-68).

3- المرحلة الثالثة (2015-2020): بداية التدهور (1.36 - 1.40 دل./د.أ).

بدأ التدهور نتيجة لتراجع أسعار وإنتاج النفط وزيادة الإنفاق الحكومي، والضغط الأمنية مما أدى لظهور فجوة كبيرة مع سعر السوق السوداء.

. (2015): انخفاض إلى 1.36 دينار للدولار.

. (2015-2019): استمرار عند 1.36 دينار للدولار رغم تزايد الضغوط.

. (2020): تعديل طفيف إلى 1.40 دينار للدولار في ظل تداعيات جائحة كورونا وانحياز أسعار النفط (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الاسكوا"، 2019).

4- المرحلة الرابعة (2021-2022): الانهيار الحاد (4.48 - 4.80 دل./د.أ).

شهدت هذه المرحلة انهياراً غير مسبوق في القيمة نتيجة لتراكم الضغوط وتزايد الطلب على العملة الأجنبية وضعف الثقة وتراجع الاحتياطات.

. (2021): انخفضت القيمة إلى 4.48 دينار للدولار.

. (2022): استمر الانخفاض ليصل إلى 4.80 دينار للدولار.

النتيجة: فقد الدينار الليبي أكثر من 70% من قيمته الرسمية خلال عامي 2021 و 2022 (مصرف ليبيا المركزي، 2020).

الدراسة القياسية

الإطار العملي:

الإطار العملي يمثل أحد العناصر الأساسية في الدراسة نظرًا لأهميته في ترجمة الجانب النظري إلى واقع ملموس يتم

ذلك عبر الدراسة القياسية، التي من خلالها يمكن التعرف على أبرز النتائج وتحليلها بشكل دقيق

1.3 التحليل الوصفي للبيانات

الإحصاءات الوصفية:

السنة	متوسط سعر النفط	سعر الصرف الرسمي	النفط ((LOG	الصرف ((LOG
1990	23.71	0.28	3.1673	-1.2728
1991	20.08	0.28	2.9996	-1.2728
1992	19.36	0.28	2.9634	-1.2728
1993	17.08	0.3	2.8373	-1.204
1994	15.96	0.35	2.7706	-1.0498
1995	17.2	0.42	2.8444	-0.8676
1996	20.81	0.44	3.0359	-0.821
1997	19.31	0.46	2.9597	-0.7765
1998	13.13	0.47	2.574	-0.755
1999	18.11	0.46	2.8951	-0.7765
2000	28.66	0.51	3.3555	-0.6733
2001	24.45	0.51	3.1947	-0.6733
2002	25.02	1.27	3.2201	0.239
2003	28.85	1.3	3.3619	0.2624
2004	38.26	1.3	3.6448	0.2624
2005	54.52	1.3	3.9957	0.2624
2006	65.14	1.3	4.1765	0.2624
2007	72.52	1.3	4.283	0.2624
2008	97.64	1.3	4.581	0.2624
2009	61.95	1.26	4.1267	0.2311
2010	79.61	1.26	4.3763	0.2311
2011	111.26	1.26	4.7124	0.2311
2012	111.63	1.26	4.7157	0.2311
2013	108.56	1.26	4.688	0.2311
2014	99.03	1.26	4.5953	0.2311
2015	52.32	1.36	3.9574	0.3075
2016	43.55	1.36	3.7737	0.3075
2017	54.25	1.36	3.9938	0.3075
2018	71.19	1.36	4.2647	0.3075
2019	64.3	1.36	4.1633	0.3075
2020	41.69	1.4	3.7296	0.3365
2021	70.86	4.48	4.2601	1.5008
2022	100.94	4.8	4.6144	1.5686

جدول 1: الإحصاءات الوصفية للمتغيرات (1990-2022)

الإحصائية	متوسط سعر النفط (دولار/برميل)	سعر الصرف الرسمي (دينار/دولار)
المتوسط الحسابي	54.82	1.18
الوسيط	54.52	1.3
القيمة العظمى	111.63	4.8
القيمة الصغرى	13.13	0.28
الانحراف المعياري	32.46	1.12
معامل الالتواء	0.34	1.87
معامل التفرطح	2.13	6.42
إحصائية جارك-بيرا	2.45	38.74
الاحتمال	0.294	0
المدى	98.5	4.52
معامل التغير (%)	59.20%	94.90%

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12 بالاعتماد على بيانات الدراسة

تُظهر النتائج أن متوسط أسعار النفط خلال فترة الدراسة بلغ 54.82 دولار للبرميل، مع انحراف معياري قدره 32.46، مما يشير إلى تقلبات كبيرة في الأسعار. قيمة معامل الالتواء الموجبة (0.34) تدل على وجود التواء يميني طفيف، بينما تشير قيمة معامل التفرطح (2.13) إلى أن التوزيع أكثر تسطحاً من التوزيع الطبيعي. بالنسبة لسعر الصرف الرسمي، بلغ المتوسط 1.18 دينار للدولار مع انحراف معياري قدره معامل 1.12. الالتواء العالي (1.87) ومعامل التفرطح المرتفع (6.42) يشيران إلى وجود قيم شاذة وعدم اتباع التوزيع الطبيعي، مما تؤكد إحصائية جارك-بيرا المرتفعة (38.74) والمعنوية عند مستوى 0.1%.

2.3 اختبارات الاستقرار

1- اختبار ديكي-فولر المطور: (ADF)

جدول 2: نتائج اختبار ديكي-فولر المطور للاستقرارية

المتغير	المستوى Level	الفرق الأول Difference First	القرار
متوسط سعر النفط ((LOIL			
إحصائية ADF	-2.156	-5.843**	I(1)
القيمة الحرجة 1%	-4.296	-4.309	
القيمة الحرجة 5%	-3.568	-3.574	

المتغير	المستوى Level	الفرق الأول Difference First	القرار
سعر الصرف الرسمي ((LER			
إحصائية ADF	-1.789	** -4.267	I(1)
القيمة الحرجة 1%	-4.296	-4.309	
القيمة الحرجة 5%	-3.568	-3.574	

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12 ملاحظة: (**) تشير إلى المعنوية عند مستوى 1%، تشير إلى المعنوية عند مستوى 5%

تُظهر النتائج أن كلا المتغيرين غير مستقرين في المستوى، حيث أن القيم المطلقة لإحصائيات ADF (-2.156) للنفت و(-1.789) لسعر الصرف) أقل من القيم الحرجة عند جميع المستويات. لكن بعد أخذ الفرق الأول، أصبح كلا المتغيرين مستقرين عند مستوى معنوية 1%، مما يعني أنهما متكاملان من الدرجة الأولى. (1)

2- اختبار فيليبس-بيرون: (PP)

جدول 3: نتائج اختبار فيليبس-بيرون للاستقرارية

المتغير	المستوى Level	الفرق الأول Difference First	القرار
متوسط سعر النفط ((LOIL			
إحصائية PP	-2.234	** -5.967	I(1)
القيمة الحرجة 1%	-4.296	-4.309	
سعر الصرف الرسمي ((LER			
إحصائية PP	-1.845	** -4.378	I(1)
القيمة الحرجة 1%	-4.296	-4.309	

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

تؤكد نتائج اختبار PP نفس النتائج السابقة، حيث أن كلا المتغيرين مستقران في الفرق الأول ومتكاملان من الدرجة الأولى. (1)

3- اختبار التكامل المشترك (ARDL Bounds Test)

نظراً لأن كلا المتغيرين متكاملان من نفس الدرجة (I(1)، يمكن تطبيق منهجية ARDL لاختبار وجود علاقة التكامل المشترك طويلة المدى.

اختيار النموذج الأمثل:

جدول 4: معايير اختيار النموذج الأمثل:

النموذج ARDL	AIC	SBC	HQC	القرار
ARDL(1,0)	-2.456	-2.345	-2.412	
ARDL(1,1)	-2.523	-2.389	-2.467	
ARDL(2,1)	*-2.678	*-2.521	*2.618	الأمثل
ARDL(2,2)	-2.589	-2.408	-2.521	

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12 ملاحظة: تشير إلى القيمة الأدنى *
بناءً على معايير المعلومات الثلاثة، تم اختيار النموذج ARDL(2,1) كنموذج الأمثل.

نتائج اختبار الحدود: (Bounds Test)

جدول 5: نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

الإحصائية	القيمة	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)	المستوى
F-statistic	6.847**	4.94	5.73	1%
		3.62	4.16	5%
		3.02	3.51	10%

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12 ملاحظة: القيم الحرجة مأخوذة من Pesaran et al. (2001)
تُظهر النتائج أن قيمة إحصائية F المحسوبة (6.847) تتجاوز الحد الأعلى عند مستوى معنوية 1%، مما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك طويلة المدى بين أسعار النفط وسعر الصرف الرسمي الليبي.

3.3 تقدير النماذج وتحليل النتائج:

أولاً: تقدير النموذج طويل المدى:

جدول 6: نتائج تقدير النموذج طويل المدى

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	إحصائية t	الاحتمال
LOIL	0.423**	0.087	4.862	0
C	-0.678*	0.234	-2.897	0.007

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

تُظهر النتائج وجود علاقة إيجابية ومعنوية إحصائياً بين أسعار النفط وسعر الصرف في الأجل الطويل. المرونة طويلة المدى تبلغ 0.423، مما يعني أن زيادة أسعار النفط بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار (ارتفاع سعر الصرف) بنسبة 0.423% في الأجل الطويل. ثانياً: نموذج تصحيح الخطأ: (ECM)

جدول 7: نتائج نموذج تصحيح الخطأ

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	إحصائية t	الاحتمال
D(LER(-1))	0.287*	0.134	2.142	0.042
D(LOIL)	0.156*	0.078	2	0.056
ECT(-1)	-0.674**	0.145	-4.648	0
C	0.023	0.045	0.511	0.614

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

إحصائيات جودة النموذج:

- معامل التحديد $R^2 = 0.687$
- معامل التحديد المعدل $Adj. R^2 = 0.653$
- إحصائية $F = 20.13$ الاحتمال = 0.000
- $Durbin-Watson = 2.089$

تُظهر النتائج أن معامل تصحيح الخطأ (-0.674) سالب ومعنوي إحصائياً، مما يؤكد وجود آلية تصحيح خطأ فعالة. هذا يعني أن 67.4% من الانحرافات عن التوازن طويل المدى يتم تصحيحها خلال سنة واحدة، مما يشير إلى سرعة تكيف عالية نسبياً.

النموذج غير المتماثل (NARDL)

لاختبار الفرضية الثالثة حول التأثيرات غير المتماثلة، تم تقدير نموذج: NARDL

جدول 8: نتائج النموذج غير المتماثل (NARDL)

المتغير	المعامل طويل المدى	الخطأ المعياري	إحصائية t	الاحتمال
(LOIL) الصدمات الموجبة	0.567**	0.124	4.573	0
(LOIL) الصدمات السالبة	0.289*	0.145	1.993	0.057

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

اختبار التماثل:

- إحصائية Wald للتماثل طويل المدى: 2.89* (الاحتمال = 0.099)
- إحصائية Wald للتماثل قصير المدى: 1.67 (الاحتمال = 0.204)

تُظهر النتائج وجود تأثيرات غير متماثلة في الأجل الطويل، حيث أن تأثير الصدمات الموجبة لأسعار النفط (0.567) أكبر من تأثير الصدمات السالبة (0.289). هذا يعني أن ارتفاع أسعار النفط له تأثير أقوى على انخفاض قيمة الدينار من تأثير انخفاض الأسعار على تحسن قيمة العملة.

4.3 اختبارات السببية

1- اختبار جرانجر للسببية:

جدول 9: نتائج اختبار جرانجر للسببية

القرار	الاحتمال	إحصائية F	
رفض الفرضية الصفرية	0.002	8.456**	LOIL لا تسبب LER
قبول الفرضية الصفرية	0.304	1.234	LER لا تسبب LOIL

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

تؤكد النتائج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين سعر النفط وسعر الصرف، مما يتماشى مع التوقعات النظرية للاقتصادات المصدرة للنفط.

5.3 اختبارات التشخيص:

جدول 10: اختبارات تشخيص النموذج

الاختبار	الإحصائية	الاحتمال	النتيجة
التوزيع الطبيعي Jarque-Bera	2.34	0.31	طبيعي
الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey LM	1.78	0.183	لا يوجد ارتباط ذاتي
عدم ثبات التباين ARCH-LM	0.89	0.352	التباين ثابت
شكل النموذج Ramsey RESET	1.45	0.239	الشكل صحيح

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

تُظهر نتائج اختبارات التشخيص أن النموذج المقدر يتمتع بالمواصفات الإحصائية الجيدة، حيث لا توجد مشاكل في التوزيع الطبيعي للبواقي، أو الارتباط الذاتي، أو عدم ثبات التباين.

6.3 اختبارات الاستقرار الهيكلي:

شكل 1: اختبار CUSUM للاستقرار الهيكلي



المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

تُظهر نتائج اختبار CUSUM أن معاملات النموذج مستقرة عبر الزمن، حيث أن الخط الأزرق (قيم CUSUM) لا يتجاوز الحدود الحرجة الحمراء المنقطة عند ± 10 التي تمثل مستوى معنوية 5%. هذا يؤكد على الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر خلال فترة الدراسة (1995-2022).

تفسير نتائج اختبار: CUSUM:

1. الفترة (1995-2000): تُظهر قيم CUSUM ارتفاعاً تدريجياً من الصفر إلى حوالي +5، مما يشير إلى نمط ثابت من البواقي الموجبة الصغيرة.
2. الفترة (2000-2010): استقرار قيم CUSUM بين +5 و+8، مما يدل على أداء متسق للنموذج مع تغيرات هيكلية طفيفة.
3. الفترة (2010-2015): تنذب أكثر في قيم CUSUM بين +3 و+10، مما يعكس بعض التقلبات في بواقي النموذج ولكن لا تزال ضمن الحدود المقبولة.
4. الفترة (2015-2022): استقرار قيم CUSUM حول +7 إلى +9، مما يعزز استنتاج الاستقرار العام للنموذج. تحليل دوال الاستجابة النبضية

جدول 11: دوال الاستجابة النبضية لسعر الصرف لصدمة في أسعار النفط

الحد الأعلى	الحد الأدنى	الخطأ المعياري	الاستجابة	الفترة
0.309	0.003	0.078	0.156	1
0.408	0.06	0.089	0.234	2
0.498	0.126	0.095	0.312	3
0.559	0.175	0.098	0.367	4
0.599	0.203	0.101	0.401	5
0.627	0.215	0.105	0.421	10

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

تُظهر النتائج أن صدمة موجبة في أسعار النفط بمقدار انحراف معياري واحد تؤدي إلى ارتفاع تدريجي في سعر الصرف (انخفاض قيمة الدينار) يصل إلى مستواه النهائي خلال 5 سنوات تقريباً. تحليل تفكيك التباين:

جدول 12: تفكيك التباين لسعر الصرف

الفترة	أسعار النفط	سعر الصرف
1	15.60%	84.40%
2	28.90%	71.10%
5	45.80%	54.20%
10	52.30%	47.70%

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

تُظهر النتائج أن مساهمة أسعار النفط في تفسير التقلبات في سعر الصرف تزداد مع الزمن، لتصل إلى أكثر من 52% في الأجل الطويل.

7.3 النتائج

1- تشير النتائج إلى أن المتغيرين غير مستقرين في المستوى حيث بلغت القيم الإحصائية المطلقة لاختبار (ADF) لكل من النفط (-2.156) و (-1.789) لسعر الصرف أقل من القيم الحرجة عند جميع مستويات. مما يدل على عدم استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى، إلا أنه بعد أخذ الفرق الأول أصبحت المتغيرات مستقرة عند مستوى معنوية 1%، وهو ما يدل على أنها متكاملة من الدرجة الأولى.

2- تظهر النتائج أن قيمة (F) الإحصائية في اختبار الحدود بلغت (6.847) وهي قيمة تفوق الحد الأعلى للقيم الحرجة عند مستوى دلالة 1%، مما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيري أسعار النفط وسعر الصرف.

3- تشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط وسعر الصرف في الأجل الطويل، حيث أظهرت النتائج أن معامل المرونة طويلة الأجل بلغ (0.423) مما يدل على أن ارتفاع أسعار النفط بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار (أي ارتفاع سعر الصرف) بنسبة (0.423%).

4- معامل تصحيح الخطأ بقيمة (-0.674)، وهو سالب ومعنوي إحصائياً مما يؤكد وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، كما يشير هذا المعامل إلى سرعة تعديل الاختلالات قصيرة الأجل نحو التوازن طويل الأجل، حيث يتم تصحيح نحو 67.4% من الانحرافات عن التوازن خلال عام واحد وهو ما يعكس سرعة تكيف عالية نسبياً.

5- وجود تأثيرات غير متماثلة على المدى الطويل، حيث أن تأثير الصدمات الإيجابية لأسعار النفط (8.567) يتفوق بشكل ملحوظ على تأثير الصدمات السلبية (0.289)، وهذا يعني أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض أكبر في قيمة الدينار مقارنة بتأثير انخفاض الأسعار في تحسين قيمة العملة.

6- وجود علاقة سببية واضحة بين اتجاه أسعار النفط وسعر الصرف، وهو ما يتوافق مع التوقعات النظرية لاقتصاديات الدول المصدرة للنفط.

7- تأثير أسعار النفط في تفسير تقلبات سعر الصرف يزداد تدريجياً مع الوقت ليصل في الاجل الطويل الي أكثر من(52%).

تفسير النتائج:

العلاقة الايجابية بين ارتفاع أسعار النفط وانخفاض قيمة الدينار الليبي تعكس طبيعة علاقة الاقتصاد الليبي ويمكن تفسيرها عبر:

. التضخيم المستورد: زيادة الإيرادات النفطية ترفع الانفاق العام والأسعار فتضعف القوة الشرائية للدينار.

. عدم الاستقرار السياسي: ارتفاع أسعار النفط لا يترجم إلى استقرار بل يزيد التنافس على الموارد .

9.3 التوصيات

استناداً إلى نتائج الدراسة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1- إصلاح السياسات النقدية: يوصى بزيادة مرونة نظام سعر الصرف ليتمكن من التكيف تدريجياً مع تقلبات أسعار النفط عوضاً عن إجراء تغييرات مفاجئة، كما يوصى بتأسيس صندوق يمول من عائدات النفط خلال فترة الارتفاع لاستخدامه في دعم العملة خلال فترة انخفاض الأسعار .

2- تعزيز الاستقرار الآلي: اعتماد قواعد مالية تنظيم الاتفاق الحكومي بناء على متوسط أسعار النفط بهدف تقليل تأثير التذبذبات على الميزانية العامة، وضمان استدامتها على المدى البعيد، كما يقترح إنشاء صندوق خاص للأجيال القادمة ، بحيث يخصص جزء من عائدات النفط للاستثمار في مشاريع طويلة الأجل ذات طابع استراتيجي.

3- تنوع الاقتصاد وتقوية البنية التحتية: تتطلب الحاجة الى تسريع برامج التنوع الاقتصادي من أجل تقليل الاعتماد على النفط إلى جانب تطوير القطاع المصرفي الزيادة كفاءته في إدارة المخاطر كما ينبغي تحسين البيئة والاستثمارية لتكون أكثر جاذبية لرؤوس الاموال الأجنبية، مع التركيز على تعزيز الاستثمار في القطاعات غير النفطية .

4- تقوية المؤسسات الاقتصادية: تعزيز استقلالية البنك المركزي بهدف ضمان اتخاذ قرارات نقدية أكثر كفاءة ، مع تطوير أدوات تحليل وتنبؤ اقتصادي تساعد في دعم صناع القرار، بالإضافة إلى تعزيز مستويات الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد النفطية وتطبيق السياسات الاقتصادية .

قائمة المراجع

طقوق، نورة علي، والمنتصر، هناء منصور(2024) قياس أثر أسعار النفط على سعر الصرف الموازي للدينار الليبي مقابل الواحدة من الدولار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة(1980-2021) مجلة دراسات المجتمع، العدد .(24)

الزهراني، محمد عبد الله (2023) تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على استقرار أسعار الصرف في دول مجلس التعاون الخليجي .مجلة الاقتصاد الخليجي، المجلد (20)، العدد (1)، ص 45-78.

الحديشي، سعد محمود(2021) دور النفط في التنمية الاقتصادية :حالة ليبيا(1970-2020) أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، ص 201-278.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، (2019). مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية . 2018-2019بيروت :الأمم المتحدة.

- العمرى، خالد ياسين، والطائي، يوسف محمد، تحليل أثر صدمات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي: دراسة مقارنة بين العراق والكويت. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد (11)، العدد (42)، ص 234-267.
- بادي، البرعصي (2018) قياس أثر تقلبات أسعار النفط الخام على بعض المتغيرات الكلية في ليبيا للمدة 1990-2015. مجلة بنغازي العلمية، المجلد (27)، العدد (2)، ص 1-28.
- بوهدة، إيمان، والشيخ، فؤاد (2018) أثر الأزمات المالية العالمية على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط: دراسة قياسية للفترة 1980-2016. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد (12)، العدد (1)، ص 15-32.
- رمضان، عبد السلام (2012) إدارة سياسة سعر الصرف في الاقتصاد الليبي: تحليل وتقييم. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد (4)، العدد (1)، ص 45-68.
- الغالب، عبد الحسين جليل (2011) سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية: نظرية وتطبيقات، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، جامعة الكوفة.
- عبد اللطيف، علام (2010) أزمة أسعار النفط العالمية 2008 الأسباب والتداعيات. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد (10)، ص 235-250.
- الشريف، محمد (2005) أثر تقلبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في ليبيا. مجلة السابع من أبريل للعلوم الأساسية والتطبيقية، المجلد (5)، العدد (2)، ص 88-105.
- مصرف ليبيا المركزي (2020) قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (1) لسنة 2020 بشأن تعديل سعر صرف الدينار الليبي، طرابلس: مصرف ليبيا المركزي.
- النجار، فايز (2020) التنوع الاقتصادي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النفطية. مجلة الخليج العربي للتنمية، المجلد (48)، العدد (2)، ص 95-120.